توافقات فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى
1902 -1912

د. إبراهيم علاء الدين*
د. رامي لايقة**
رامي علي عيزوقي***

(تاريخ الإيداع 24 / 8 / 2021. قبل للنشر في 6 / 7 / 2021)

□ ملخّص □

يمثل المغرب الجناح الغربي للوطن العربي، وكان انضمام هذه البلاد إلى حظيرة الأمة العربية وانتشار الدين الإسلامي والثقافة والدماء العربية بها في وقت مبكر، فصبغت هذه البلاد بالصبغة العربية ، وأدت بلاد المغرب العربي للإسلام خدمات جليلة منها حمل شعلة الدين الجديد والحضارة العربية إلى قلب إفريقيا بل و إلى أوروبا.

كان لموقع المغرب العربي أثره على تاريخه، فقد أتاح موقعه البعيد عن مركز الخلافة العربية في بغداد أو غيرها مجالاً للعناصر المنشقة عن الخلافة ، فإن المغرب الأقصى خضع على غرار الدول العربية إلى الحماية المزدوجة، والتي ظهرت بوادرها في المغرب الأقصى منذ بداية القرن العشرين، وقد شهدت هذه الفترة تنافساً استعمارياً شديداً على المنطقة، مما جعل فرنسا تعتمد على سياسة الاتفاقيات مع الدول المنافسة والتي تريد إقامة إمبراطوريات استعمارية لها لتحقيق مصالحها، وقدمت فرنسا تنازلات لم تكن ضمن حساباتها من أجل الحفاظ على مستعمراتها في شمال إفريقيا، وإذا كان البرتغاليون والأسبان قد افتتحوا هذه الصفحة الاستعمارية في القرن الخامس عشر بهجماتهم المتتالية على الثغور المغربية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فقد شهد القرن التاسع عشر موجات أخرى متمثلة في نشاط القوى البحرية والدول العظمى الأخرى التي بدأت تدخل في ميدان الاستعمار، فقد تنافس الفرنسيون والإنكليز والإيطاليون والألمان على الخصوص في بسط نفوذهم على بلاد المغرب العربي وذلك لقربها من أراضيهم، ولكن الفرنسيون هم أكثر من عمل جاهداً لبسط حمايته على المغرب الأقصى لاستكمال سيطرته على جميع دوله.

الكلمات المفتاحية: المغرب الأقصى، حماية فرنسية ، اتفاقيات، دول استعمارية.

* أستاذ مساعد – قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.
**دكتور – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه)،قسم التاريخ ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين، اللاذقية ،سورية.

Agreement To Impose French Protection On The Far Maghreb 1902 -1912

Dr. Ibrahim Aladdin*
Dr. Rami Laika**
Rami Ayzouki***

(Received 24 / 8 / 2021. Accepted 6 / 7 / 2021)

□ ABSTRACT □

Morocco represents the western wing of the Arab world, and the accession of these countries to the fold of the Arab nation and the spread of the Islamic religion and Arab culture and blood in it at an early date, so, these countries were dyed in Arabic, and the Maghreb countries gave Islam great services, including carrying the flame of the new religion and Arab civilization to the heart of Africa and even to Europe.

The Arab Maghreb site had an impact on its history. Its location, far from the center of the Arab caliphate in Baghdad or elsewhere, made room for the splinter elements of the caliphate.

Morocco Al Aqsa was subjected, like the Arab countries, to dule protection, the signs of which appeared in the Far Maghreb since the beginning of the twentieth century.

Colonial empires to achieve their interests, and France made concessions that were not in its calculations in order to preserve its colonies in north Africa.

And if the Portuguese and the Spanish opened this colonial page in the fifteenth century with successive attacks on the Moroccan gaps overlooking the Mediterranean and the atlantic ocean, the nineteenth century witnessed other waves represented in the activity of the maritime powers and other great powers that started to enter the field of colonialism. The French, the English, the Italians, and the Germans in particular competed in extending their influence over the countries of the Arab Maghreb, but the French are more than working hard to extend their protection to the far Maghreb in order to complete its control of all its countries and concluded agreements with the rest of the colonial European countries to divert them from this region.

Key Words: far Maghreb, French protection, agreements, colonial countries.

* **Associate Professor - Department of History - College of Arts and Human Sciences - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
****Doctor - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
*****Postgraduate Student, Department of History, College of Arts and Humanities - Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة

لقد كان لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها في الجزائر وتونس إذ أصبحت لها حدود مشتركة مع المغرب ، بالإضافة إلى مصالحها المتصلة بالصراع الاستعماري بينها وبين انكلترا في ذلك الوقت.

إن الصدام بين الفرنسيين والمغرب وصل إلى درجة نشوب الحرب بينهما ، بسبب مساعدة سلطان المغرب المولى عبد الرحمن (1822–1859م) للأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد الفرنسيين في الجزائر وفشل قواتها أمام القوات الفرنسية وهزيمتها أمامهم مما دفعه لإيقاف الدعم المعنوي والمادي لثورة الأمير عبد القادر الجزائري، مما دفع فرنسا للتوغل في الأراضي المغربية لأنهم يعتبرونها جزءاً من الإمبراطورية الإفريقية التي يجب أن تمتد من البحر المتوسط شمالاً إلى الكونغو جنوباً ، ومن المحيط الأطلنطي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً ، حيث أطلق الكتاب الفرنسيون على شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) اسم فرنسا الجديدة ، لكن فرنسا ونتيجة لهذه السياسة اضطرت للاصطدام مع أطماع الدول الاستعمارية الأخرى مثل انكلترا – ايطاليا– اسبانيا – ألمانيا ، وأن تتبع سياسة الاحتفاظ بالوضع الراهن ، لكن هذه السياسة أصبح متعذراً تنفيذها بسبب الوضع السيئ الذي آلت إليه الأمور في المغرب الأقصى ، والوضع في أوروبا في مستهل القرن العشرين.

الأهمية وسبب الاختيار:

يعود سبب اختيار هذا البحث إلى الرغبة في معرفة أوضاع المغرب في تلك الفترة ، وانعكاس السياسة الاستعمارية لفرنسا على الوضع الأوروبي الذي دخلت عليه رغبة دول أخرى في نهج سياسة استعمارية في البلاد العربية ، وخاصة شمال إفريقيا وتكمن أهميته في أنه يلقي الضوء على الاتفاقات التي اضطرت فرنسا إلى عقدها مع الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى ، لإبعاد شبح المنافسة الأوروبية عن هذه المنطقة لبناء إمبراطورية فرنسية جديدة في إفريقيا.

الإشكالية:

إن المشكلة الرئيسية في هذا البحث نابعة عن علاقات فرنسا الاستعمارية مع أوروبا التي دخلت دائرة الاستعمار والبحث عن أسواق جديدة ومناطق نفوذ لاستثمار ثرواتها من جهة ، وجعلها سوقاً لتصريف بضائعها من جهة أخرى ، فهل أرادت فرنسا إبعاد الدول الأوروبية الأخرى عن المغرب رغبة منها في إخضاع هذا البلد لسيطرتها الاستعمارية ، أم لبناء إمبراطورية استعمارية جديدة تعويضا عن إمبراطوريتها السابقة التي انهارت أمام تمدد النفوذ الأوروبي ، وجعلها منطقة نفوذ لها.

المنهجية:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي القائم على جمع المراجع والمصادر المتعلقة بهذا البحث واستقرائها محاولاً تقديم صورة واضحة عن الموضوع ، وثم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف الأحداث وعقد المؤتمرات، ومن ثم الانتقال إلى المنهج المقارن، من خلال المقارنة بين الاتفاقات الفرنسية وغيرها من الدول الأوروبية.

الأوضاع الداخلية في المغرب:

لقد وصلت الأوضاع الداخلية في المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى حالة من الضعف لم يسبق لها مثيل ، فقد انتشرت المجاعات في البلاد وتدهورت قيمة النقد وغلت الأسعار وانتشرت الأوبئة وضربت الفوضى أطنابها في الإدارة، فكانت الوظائف تباع وتشرى بالمزايدة ، حتى القضاة كانوا يعتمدون على ما يأخذونه من المتخاصمين وليس على مرتب ثابت يتقاضونه من الدولة ، وازدادت الحالة سوءاً بسبب الخصومات القبلية والثورات الداخلية المتعددة.[1]

لقد فتحت وفاة سلطان المغرب المولى الحسن عام (1894م) الباب لمشكلات داخلية جديدة في المغرب وقت كانت فيه القوى الأجنبية تتربص للانقضاض عليه ، فقد سيطر الحاجب أحمد بن موسى[2] على الموقف واخذ البيعة للمولى عبد العزيز[3] الذي لم يبلغ إذ ذاك الرابعة عشر من العمر واستولى الوزير أحمد على مقاليد الأمور في البلاد وأبعد المناوئين له ، وقرب إليه إخوته ومن يناصرونه ، وكان الوزير أحمد خبيراً بشؤون الدولة منذ كان حاجباً للمولى الحسن، فاستطاع أن يمسك بدفة الأمور وأن يقف في وجه الأطماع الأجنبية ، فقد حاول استخلاص مرفأ طرفاية من يد الانكليز ، كما وقف موقفاً صلباً من فرنسا حين عزمت على مد خط حديدي بين السودان والجزائر ، فاضطرت فرنسا لأن تعلن رسمياً أنها لا تنوي أن تغتصب أي شيء من أرض المغرب ، ولذا فقد أتاحت وفاة الوزير أحمد عام (1898م) الفرصة للعناصر السيئة المستغلة للتلاعب بشؤون البلاد ، فقد انتهزت الدول الاستعمارية حالة الارتباك المالي الذي كانت تعاني منه البلاد ، فشجعت السلطان على الاستدانة بضمان إيرادات الجمارك وغيرها من المصالح الهامة في البلاد.[4]

لقد أدى انزلاق السلطان في هذا الفخ ، بالإضافة إلى اضطراره لفرض المزيد من الضرائب إلى زيادة غضب الشعب ونفوره من حكامه ، واجتاحت الثورات معظم بلاد المغرب ومن أهمها ثورة الجيلاني بن إدريس الزرهوني[5] والتي استمرت سبع سنين من (1902 – 1908م) ، و أنهكت قوة الدولة وخربت ميزانيتها، وأيضاً

ثورة أحمد بن محمد الريسوني[6]، حيث زادت الحالة ارتباكاً الامتيازات التي منحت للأجانب الذين أساءوا استغلالها حتى أصبحوا مستفيدون منها في التهرب من دفع الضرائب بمختلف أنواعها، وبالإجمال التهرب من سلطة القانون.[7]

---

[1]-Cambon, Henri: histore du maroc preface De M. Le GeneraL Weygand , Paris, 1952. P.69.

[2] وهو ابن سي موسى بن أحمد الصدر الأعظم في عهد السلطان محمد، وهو من أم يهودية من أصل إسباني، نشأ إلى جانب الحسن عندما كان ولي عهد أبيه، وقد لعب دوراً بارزاً خاصة في عهد السلطان عبد العزيز، حين أصبح هو الحاكم الفعلي للمغرب طيلة سبع سنوات. J.L. Miege: Une mission Françoise a Marrakech an 1882, S.L, 1968, P.317

[3] السلطان عبد العزيز(1894-1907): عرفت المغرب في عهده ضعف الإدارة، وعرف عنه أنه انصرف إلى اللهو والترف والاستدانة وفرض الضرائب الباهظة. الناضوري، شحادة، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، د.م، ط1، 1991، ص114

[4] – فارس، محمد خير: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939 دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث، الرباط 1972م ، ص 13.

[5] وهو الجيلاني بن السلام بن ادريس اليوسف الزرهوني أبوه معلم من أصل بربري استقر في الجزائر وأقام في مستغانم مريداً للشيخ محمد بن عبد القادر بن عدة البوعبدلي بدأ حركته في المغرب وسلك مسلك الطامعين في الحكم متخذاً النهي عن المنكر وسيلة لمعارضة السلطان مولاي عبد العزيز. الخلوي، محمد الصغير، بوح مارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900- 1909م دراسة ووثائق، دار المعرفة للنشر والتوزيع، المغرب، 1993م، ص 24-28.

2- الاتفاقات التي مهدت لفرض الحماية الفرنسية على المغرب:

اتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة في المغرب قبل أن تتخذ خطوات حاسمة تحقق بها أهدافها التوسعية في المغرب وأهم هذه الاتفاقات:

1-الاتفاق الفرنسي الايطالي:

كان لايطاليا أطماع في دول المغرب الثلاث التي كانت في وقت من الأوقات جزءاً من الإمبراطورية الرومانية فوقفت ايطاليا موقف عدم الرضا لامتداد النفوذ الفرنسي إلى الجزائر وتونس، وحاولت فرنسا الاتفاق مع ايطاليا لتتخلى عن سياستها في مضايقة فرنسا، وفعلاً عقدت في عام 1902م اتفاقاً مع ايطاليا ينص: على أن تترك فرنسا لايطاليا الحرية المطلقة في طرابلس الغرب مقابل أن تترك ايطاليا لفرنسا حرية التصرف في المغرب.[8]

2-الاتفاق الودي[9] مع انكلترا (1904م):

كانت المنافسة بين انكلترا وفرنسا شديدة، ولكن ظهور ألمانيا كقوة برية خطيرة تهدد مركز انكلترا الحربي دفعها أوائل القرن العشرين إلى إصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص، لأن بريطانيا كانت تدرك بأن وجودها في مصر ضد الاتفاقات والقوانين الدولية، وكانت فرنسا لا تتوانى عن مضايقة بريطانيا وتذكيرها بعدم شرعية وجودها في مصر وتحديد موعد انسحابها منها، والذي ساعد على تهيئة الجو المناسب للتقارب بين انكلترا وفرنسا أن تولى عرش انكلترا عام 1901م الملك ادوارد السابع[10]، وكانت له ميول فرنسية، وهكذا تهيأت الظروف للتقارب بين الدولتين، وقامت مفاوضات بين البلدين، وكان cromer (كرومر) يستحث حكومته للوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن مطامعها في شمال إفريقيا بعد موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني.[1]

لكن فرنسا رغم اهتمامها بالوصول إلى اعتراف من انكلترا بترك حرية العمل لها في المغرب، فإنها ترددت في قبول الثمن المطلوب للوصول إلى ذلك، فكما ذكر Cambon (كامبون) السفير الفرنسي في لندن (*إن انكلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل في المغرب، فهي تعطي ما لا تملك، بينما تريد انكلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر تملكها امتلاكاً حقيقياً*).[2]

ولقد تعثرت المفاوضات بين الدولتين أكثر من مرة، ولكن وصل الطرفان أخيراً لاتفاق أبرم في 8 ابريل عام 1904م، بين الدولتين ما عرف بالاتفاق الودي، وقد وقعه عن فرنسا سفيرها في لندن كامبون، وعن انكلترا وزير خارجيتها

---

[6] الشريف أحمد الريسوني(1878-1925): هو أحمد بن موسى الريسوني، وهو زعيم مغربي عرف بعدائه للوجود الاستعماري اشتهر في القرن العشرين بعمليات الاختطاف للأجانب. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1، د.ت، ص 90. ولاندو، روم: تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة نقولا زيادة ، مراجعة أنيس فريحة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب ، 1963م ، ص 63.

[7] -ابن عبود، محمد بن عبد السلام: مركز الأجانب في مراكش 1911-1949، مطبعة الرسالة، القاهرة،1950م، ص 58

[3] - صبحي ، حسن: التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب 1884- 1904م، دار المعارف، مصر، ط1، 1965م، ص 109.

[4]الاتفاق الودي: هو اتفاق لحل الخلافات والنزاعات دون اللجوء إلى القوة ويكون بعيد عن النصوص الملزمة . الكيالي، موسوعة السياسة، ص 60.

[10] الملك ادوارد السابع (1841-1910): هو الابن الأكبر للملكة فيكتوريا، أصبح ملك بريطانيا في الفترة (1901-1910)، الكيالي، موسوعة السياسة، ص116.

Lansdowen (لانسدون)، وقد عمل الطرفان في هذه الاتفاقية على الحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة وتدريجية في كلا البلدين، أي أن وضع فرنسا في المغرب سيكون مثل وضع بريطانيا في مصر

3- الاتفاق الفرنسي الاسباني تشرين الأول **(1904م):**

كان على فرنسا بعد اتفاقها مع انكلترا أن تسعى لعقد اتفاق مع اسبانيا في ضوء الاتفاق الانكليزي_ الفرنسي لتحديد وضع اسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا واسبانيا في عام 1902م بهذا الهدف، لكنها لم تنته بتوقيع اتفاق بينهما، وقد كانت الدولتان تدركان أن أي اتفاق بينهما لا يحظى برضى انكلترا عديم الجدوى، ولذا كان الجو مهيأً أكثر بعد الاتفاق الانكليزي الفرنسي في نيسان 1904م للاتفاق بين فرنسا واسبانيا، وانتهت المفاوضات بين البلدين بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في 3 تشرين الأول 1904م، بالرغم من أن هذا الاتفاق لم يعط اسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت لها في الشمال، فقد ألحق بهذا الاتفاق اتفاق سري آخر حددت بموجبه منطقة نفوذ اسبانية في شمال المغرب وأخرى في الجنوب، وأطلقت فرنسا بموجب هذا الاتفاق السري يد اسبانيا للعمل في المنطقتين بحرية، ويمكن القول أن اتفاقيتي نيسان وتشرين الأول 1904م كانتا بمثابة استهلال للحماية الثنائية على السلطنة المغربية.[3]

والحقيقة فإن الجانب السري من الاتفاقيتين المذكورتين يفسح المجال أمام كل من فرنسا واسبانيا لاحتمالات تتناقض مع التأكيدات العلنية في الاتفاقيات المعقودة بين هذه الدول.[11]

ولم يتبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في المغرب سوى ألمانيا التي أثارها اتفاق انكلترا _ فرنسا_ اسبانيا، وتجاهلها هي ومصالحها في المغرب، وقد كانت لألمانيا مصالح اقتصادية في المغرب، كما كانت تطمع في أن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي يخدم أغراضها التجارية والحربية، ولذا فقد رأت ألمانيا في الاتفاقيات الثنائية التي عقدت بشأن المسألة المغربية تجاهلاً لمصالحها، وتعبيراً عن موقف ألمانيا من هذه الاتفاقيات قام الإمبراطور الألماني wilham 2 (غليوم الثاني) [12] بزيارة لطنجة[13] في 31 آذار 1905م وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأي دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب، وأنه يأمل بأن تفتح المغرب في ظل السيادة الكاملة لسلطانه للمنافسة التجارية السليمة الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء.[14]

[11]]- حاطوم، نور الدين: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبة والعالم، ج2، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1995م، ص355.

[12] الملك غليوم الثاني(1859-1941):إمبراطور ألمانيا في الفترة 1888 حتى 1918، وهو ابن فريدريك الثالث، كان يؤمن بالانفراد بالحكم، خاضت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وبعد الهزيمة أرغم على التخلي عن العرش فعاش بقية حياته في هولندا. البعلبكي، منير، معجم أعلام المورد(موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، مستقاة من موسوعة المورد)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص497.

[13] - طنجة: وهي بلد على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء، وهو من البر الأعظم وبلاد البربر، ويقال أن طنجة هي آخر حدود إفريقية. المراكشي، عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م، ص 11.

[14] - رمضان، عبد العظيم: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،ج2، 1996م، ص 190.

4- اتفاق الجزيرة[15] 1906م:

انتهزت الحكومة المغربية فرصة مساندة ألمانيا للسلطان المغربي، وأنها ستقف في وجه أي دولة تطالب بنفوذ خاص في المغرب، ودعت المغرب الدول الأوربية لعقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، وهذه الدول هي فرنسا- انكلترا- ألمانيا- ايطاليا- روسيا- الولايات المتحدة الأمريكية- اسبانيا- البرتغال- بلجيكا- هولندا والسويد، وقبلت ألمانيا الدعوة فوراً وضغطت على فرنسا لقبولها وحضور هذا المؤتمر، وقد اضطرت فرنسا للحضور، وعقد المؤتمر في مدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية عام 1906م، وحصل صراع بين الدول في هذا المؤتمر، فكان سلطان المغرب عبد العزيز يأمل بأن يتمخض المؤتمر عن سيادة المغرب واستقلاله، ونتج عن المؤتمر القرارات التالية:

1-سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانيه.

2-حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة.

3-المسائل المالية وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب.

4-المشروعات الإنشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها.

هذا ما يخص المغرب، أما القرارات الأخرى التي كانت تدعو لحفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية كانت بمثابة فرض رقابة أجنبية عليه، والنتيجة التي توصل لها المؤتمر كانت نصراً لفرنسا وحلفائها، فقد جاءت قراراته مدعمة للنفوذ الفرنسي والاسباني في المغرب، فقد تقرر أن يتولى الفرنسيون والأسبان الإشراف على قوات البوليس المغربي.[16]

أما بالنسبة للمسائل الاقتصادية فتكون هناك رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم، وقرر المؤتمر منع دخول السلاح إلى المغرب لمنع القبائل من التسلح، حتى لا تحدث الشغب وتعبث بالأمن في البلاد، ولكن المطلوب هو إبقاء البلاد عاجزة لا تستطيع الدفاع عن نفسها أمام الأجانب، وكانت فرنسا تترقب الفرص لتحقيق أطماعها كاملة في المغرب، فأرسلت المستشارين لتقديم المساعدة للسلطان، وأقرضوه مبالغ ضخمة من المال وشجعوه على تبديدها، وحين اغتيل بعض رجال أعمالهم ولم تدفع القروض المستحقة في مواعيدها دخل الفرنسيون البلاد كي يعيدوا النظام ويحموا السلطان.[17]

لقد استطاعت فرنسا عام 1907م من احتلال الدار البيضاء بعد مقتل عدد من العمال الفرنسيين والأسبان الذين كانوا يعملون في الميناء نتيجة الصدامات التي وقعت في الدار البيضاء، فقامت فرنسا بإرسال بوارجها الحربية إليها وقامت بقصف الميناء وإنزال الجنود إلى البر واحتلال المدينة.[18]

وأدت هذه الأحداث إلى ثورة المغاربة بعد اتهام السلطان عبد العزيز بالتهاون مع الأجانب، فنهض المولى عبد الحفيظ[19] أخ السلطان ووالية على مراكش[20]، فخلع أخيه وتصدى للدفاع عن البلاد من الفرنسيين، ولكنه تسلم البلاد

[15] - الجزيرة: مدينة صغيرة على ساحل أسبانيا الجنوبي. شلبي، أحمد: موسوعة التاريخ الإسلامي، ج4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج4، ط1، 1995، ص 208.

[16] -فارس، محمد خير: المسألة المغربية (1900- 1912م)، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961م، ص 401-405.

[17] -فورنو، رويرت: عبد الكريم أمير الريف قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والاسباني، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار مشق للطباعة والنشر، مشق، د. ت، ص 7.

[18]- Julien, GH.Andre: Histoire deL afrique du nord Tunisie-Algerie-Maroc, paris, 1931, p 734.

في ظروف قاسية، فقد كانت الجيوش الفرنسية تحتل رقعة واسعة من البلاد في شرق المغرب وغربها، بينما الجيوش الاسبانية كانت تحتل سبتة ومليلة، والديون متراكمة وميزانية الدولة تحت المراقبة الأجنبية، والثورات مندلعة في كل مكان، وبعد نجاح المولى عبد الحفيظ في القضاء على الثورات الداخلية، والتفرغ للجيوش الأجنبية كانت الجيوش الفرنسية تتسلل إلى فاس[21]، فاحتلت فاس عام 1911م، ثم مكناس فالرباط بدعوى حماية السلطان من القبائل الثائرة ضده، وكانت الجيوش الاسبانية تتحرك براً، فاحتلت العرائش ثم القصر في نفس الوقت عام 1911م.[22]

5-الاتفاق الألماني الفرنسي:

فزعت ألمانيا لدخول الفرنسيين فاس ورأوا بأن ذلك يعني إنهاء المسألة المغربية لصالح فرنسا دون أن تنال ألمانيا ما كانت تطمح فيه، لذلك أرسلت ألمانيا سفينة حربية إلى أغادير وهو الميناء المغربي على المحيط الأطلسي بحجة حماية مصالح الرعايا الألمان، وقام السفير الألماني في باريس بإعلام وزير الخارجية الفرنسي بأن السفينة الحربية الألمانية ستغادر الميناء عندما تعود الحالة في المغرب إلى هدوئها السابق.[23]

قامت فرنسا بمفاوضة ألمانيا لعدة أشهر، وانتهت المفاوضات بتوقيع الاتفاق بينهما في 4 تشرين الثاني 1911م تنازلت فيه فرنسا عن قطعة من مستعمرتها في الكونغو الفرنسي مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في المغرب، فلا تعرقل قيام حماية فرنسية على المغرب ولا تعترض على ممارسة فرنسا لشؤون المغرب الخارجية.[24]

لقد نص الاتفاق على ألا تعرقل ألمانيا عمل فرنسا في إدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية، وكل النظم التي يتطلبها ذلك مع المحافظة على المساواة الاقتصادية، وألا تعرقل ألمانيا احتلال فرنسا لأي جزء من المغرب، وقد أقر البرلمان الفرنسي هذا الاتفاق في 12 كانون الثاني 1912م، وقد اعتبرت فرنسا توقيعها على هذه الاتفاقية مع ألمانيا بمثابة تخطيها لأكبر عقبة تعترض إعلان حمايتها الصريحة على المغرب، فأسرعت لاتخاذ الخطوة التالية رغم عدم إقرار الدول الأخرى لما جاء في هذه الاتفاقية الألمانية الفرنسية.[25]

-معاهدة الحماية الفرنسية (30 مارس 1912م):

كانت فرنسا قد شكلت لجنة من أحدى عشر عضواً بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي لوضع صيغة معاهدة الحماية التي تعتزم فرنسا فرضها على السلطان المغربي وإلزامه بتوقيعها.[26]

---

[19] عبد الحفيظ:تميز بالكفاءة العلمية والذكاء قام بانقلاب على أخيه عبد العزيز سنة 1907، تمت مبايعته في مراكش، ثم تولى الحكم في الفترة (1907- 1912). القبلي، محمد، تاريخ المغرب (تحيين وتركيب)، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب الأقصى، 2001، ص508-509.

[20] - مراكش: مدينة من أعظم مدن المغرب بناها يوسف بن تاشفين، ومقدار أرضها أربعون ميلاً. القرماني، أحمد بن يوسف (ت1019هـ، 1610م): أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، مجلد ثالث، دراسة وتحقيق د. أحمد حطيط ود. فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1992، ص 479.

[21] - فاس: مدينة مشهورة في بلاد البربر على بر المغرب، وهي أكثر بلاد الغرب ثماراً. القرماني، مصدر سابق، ص 431.

[22] - Cambon: op. ciT. pp 211-214.

[23]]- فارس، تنظيم الحماية الفرنسية، مرجع سابق، ص 27.

[3]- لاندو، روم: أزمة المغرب الأقصى، ترجمة اسماعيل علي وحسين الحوت، مراجعة عبد العزيز الأهواني، القاهرة، ج2، 1961م، ص 17.

[25] - فارس، تنظيم الحماية الفرنسية، مرجع سابق، ص 46.

[26] - Cambon, Op. CiT. pp 219- 221.

عندما وصل Renaud (رينو) إلى فاس عام 1911م، وهو يحمل في جعبته مواد الاتفاقية المزمع عقدها، وقد رفضها السلطان عبد الحفيظ، وأعلن أنه يفضل التنازل عن الحكم على أن يتخلى عن سيادة بلاده، لكن فرنسا لم تعدم الوسائل الإرهابية لانتزاع توقيع السلطان على هذه المعاهدة ، وقد تم ذلك في 30 آذار 1912م، وكان لإعلان الحماية رد فعل مختلف بين مختلف طبقات المجتمع المغربي، فلم يكد خبر التوقيع على هذه المعاهدة يذاع، حتى اشتدت المقاومة واشتعلت نيرانها في كل مكان، أما المولى عبد الحفيظ فلم يستطع أن يجابه الموقف، وأصر على التنازل عن العرش، وغادر العاصمة فاس في 6 تموز عام 1912م متوجهاً إلى الرباط، التي أنهى فيها إجراءات تنازله عن العرش رسمياً في 2 آب 1912م، وغادر الرباط في نفس اليوم على ظهر بارجة فرنسية متوجهاً إلى فرنسا، وتولى الأمر المولى يوسف في هذه الظروف، وقد صيغت شروط هذه المعاهدة في تسع مواد.[27]

أشير في المادة الأولى منها على أن فرنسا والسلطان المغربي اتفقا على إجراء إصلاحات إدارية وقضائية واقتصادية ومالية وعسكرية شاملة ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها في القطر المغربي، لكن التزمت فرنسا بالمحافظة على الحالة الدينية في البلاد، وعلى المؤسسات الدينية وخاصة الأوقاف، وكذلك تعهدت باحترام السلطان، وأكدت فرنسا بأنها ستفاوض اسبانيا بخصوص المصالح الإسبانية في الشاطئ المغربي المواجه لاسبانيا، أما المادة الثانية: فقد أقرت قيام فرنسا باحتلال الأماكن التي تراها ضرورية في المغرب للمحافظة على النظام والأمن وسلامة التجارة، هذا بالإضافة لأعمال الشرطة في البر والمياه المغربية، أما المادة الثالثة: تتعهد فرنسا بتعضيد السلطان ومساندته ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده، وتختص المادة الرابعة: بالتدابير والتشريعات الجديدة التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة، فقد تقرر أن يصدر السلطان هذه التشريعات بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية، أما المادة الخامسة تتعلق بممثل فرنسا في المغرب (المقيم العام)، وهو المكلف بتنفيذ هذه المعاهدة، وقد منحته بلاده كل السلطات فيما يتعلق بالمغرب ، ومنها سلطة المصادقة على ما يصدره السلطان من مراسيم ، كما أن المقيم العام الفرنسي سيكون الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الأجانب، وبمقتضى المادة السادسة: يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا المغرب ومصالحهم في الخارج، وتشير المادة السابعة: إلى أن الحكومتين الفرنسية والمغربية ستتفقان على أسس تنظيم الشؤون المالية بحيث تحترم حقوق أصحاب سندات القروض، بينما تمنع المادة الثامنة السلطان المغربي من إبرام أي قرض مستقبلاً بدون إذن الحكومة الفرنسية، أما المادة التاسعة والأخيرة فهي خاصة بتقديم هذه المعاهدة للمصادقة من طرف الحكومة الفرنسية.[28]

وهكذا جردت هذه المعاهدة السلطان المغربي وحكومته من كل سلطات الدولة المستقلة والحقيقية، فهي لا تخرج من كونها صورة من الصور التي اتبعتها الدول الاستعمارية لبسط سلطانها على الدول والشعوب التي رأت مصلحتها في نفوذها إليها.

الاتفاق الفرنسي الاسباني (27 تشرين الثاني 1912م):

كانت فرنسا تعلم أنه يجب التفاهم مع اسبانيا قبل أن تباشر تنظيم حمايتها على المغرب، وكانت الاتصالات بين اسبانيا وفرنسا بشأن مطامع كل من الدولتين في المغرب جارية قبل أن توقع فرنسا عقد الحماية مع المغرب، وبالطبع شجع الألمان فرنسا على أن تحاول الوصول لاتفاق مع أسبانيا يحدد بموجبه وضع مل من الدولتين في المغرب، ولكن

[27] – Lazrak, Op. CiT. p 418.

[28]Lazrak, OP. CiT. pp 418-421.

اختلاف وجهات النظر الدولتين، وشعور فرنسا بأن موقفها في المغرب أصبح قوياً بعد اتفاقها مع معظم خصومها ، وبعد دخول جيشها (فاس) العاصمة المغربية جعل شقة الخلاف بين وجهتي نظر الدولتين تزداد بعداً، ففي الوقت الذي كانت ترغب فيه أسبانيا أن يكون في منطقة نفوذها في المغرب حقوق مشابهة لحقوق فرنسا، كانت فرنسا تصر على وحدة السلطنة المغربية، بحيث تستمر كافة حقوق السلطان في المنطقة الاسبانية، لكنه يفوض عنه خليفة في هذه البقعة في مزاولة هذه الحقوق، فتوسطت انكلترا بين فرنسا وأسبانيا فتوصلت الدولتان في 27 تشرين الثاني 1912م إلى توقيع اتفاق في مدريد من 30 مادة الحق به بروتوكول[29] خاص بسكة حديد (فاس– طنجة) نص على تسليم الخط إلى شركة موحدة تقوم بدراسة وإقامة الخط الحديدي واستغلاله ورأسمال هذه الشركة الموحدة يكون بنسبة 60% فرنسي و 40% أسباني.[30]

وأهم بنودها:

1–اعتراف الحكومة الفرنسية بنفوذ أسبانيا في المنطقة الشمالية من المغرب والتي عرفت باسم (المنطقة الخليفية)[31]، وأن تساعد أسبانيا الحكومة المغربية على إدخال كل الإصلاحات الضرورية في مجالات الاقتصاد والإدارة والمالية والعسكرية والتشريع.

2–تعتبر منطقة النفوذ الأسباني بجميع مرافقها تحت السيادة المدنية والدينية للسلطان المغربي، لكن ينوب عنه مندوب يسمى (الخليفة) يتمتع بجميع امتيازات السلطان ويحافظ على جميع حقوقه.

3–يقيم الخليفة في مدينة (تطوان) عاصمة المنطقة الأسبانية، ويشكل حكومة خليفية على غرار حكومة السلطان كل وزرائها مغاربة إلا وزارة الخارجية فيمارس أعمالها المندوب السامي الأسباني.

4–تعين الحكومة الأسبانية مندوباً سامياً يمثلها لدى سمو الخليفة، ويسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية، ويكون الواسطة بين الحكومة الخليفية والسلك الأجنبي، وله الحق في مراقبة أعمال الحكومة الخليفية والمصادقة عليها.[32]

بعد دخول القوات الاسبانية للمنطقة قمعوا منطقة الريف بالسجون، ثم قاموا بالسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة ومصادرة أملاك المغاربة، وذلك لإقامة مستوطنات للإسبان الراغبين بالتوجه لهذه المنطقة، ثم استولوا على المواد الطبيعية الأولية، وحاربوا الصناعة الوطنية، وفيما يخص المشاريع في المنطقة الاسبانية فقد كانت منعدمة، وذلك لطبيعة الأرض الجبلية.

الخاتمة:

منذ أوائل القرن العشرين تعرضت بلاد الشمال الإفريقي لحملات استعمارية متتالية لبسط نفوذها على هذه البلاد، وقد حاولت الدول الاستعمارية أن تستفيد من عوامل الضعف والتفتت والتفرقة، ومن تفوقها العسكري لتجد لنفسها ثغرة تنفذ منها وتثبت أقدامها في البلاد، وفي هذه الفترة من تاريخ المغرب الأقصى مليئة بالدروس والعبر، فالوسائل التي

[29] بروتوكول: مصطلح يدل على مجموعة من القرارات والمذكرات الحكومية، أو قرارات صادرة عن مؤتمر أو جمعية ما، أما في القانون الدولي تدل على مجموعة الاجراءات المتخذة على أثر توقيع معاهدة ما، الكيالي، الموسوعة السياسية، ص528.

[30] – Lazrak, OP. CiT. pp 421–423.

[31] وهي التي تعرف بالشمال المغربي، حيث تتكون من إقليمي الريف الذي يشكل القسم الشرقي وجبالة في القسم الغربي. داهش، محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، د.م، د.ت، ص 121–122.

[32] –العقاد، صلاح: المغرب العربي دراسة تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، ط1993،6، ص 297.

استخدمها المستعمر لإخضاع البلاد لحكمه والاتفاقات والمعاهدات بين الدول الكبرى لتقسيم هذه المناطق فيما بينها لضمان عدم نشوب الخلافات، وعدم وضع العراقيل من إحداها في طريق الأخرى، وتبادل هذه الدول لمناطق النفوذ هنا كما كانت تتبادل السلع التجارية دون أي اعتبار لأصحاب البلاد الأصليين، والأساليب التي اتبعها المستعمر ليرسخ أقدامه باستخدام القوة حيناً والملاينة حيناً آخر لتحقيق أهدافه، حيث اعتمدت فرنسا على استراتيجية محكمة لم تكن قد اعتمدت عليها في باقي مستعمراتها، والمتمثلة في سلسلة الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأوروبية، كما نجد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كان قد اقترح عقده السلطان عبد العزيز أملاً في الحفاظ على سيادة واستقلال بلاده، جاء هو الآخر في صالح فرنسا وإسبانيا وسهل عليهما عملية فرض الحماية عام 1912م، إضافة إلى أزمة أغادير عام 1911م التي مكنت فرنسا من إزالة آخر حاجز أمام مطامعها الاستعمارية، كما أدرك المغاربة لحقيقة المساعي الأجنبية منذ 1902م، وأن الحماية التي تدعي فرنسا من خلالها الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية البلاد ما هي إلا شكل من أشكال الاحتلال غير المباشر.

Reference

[1]-Cambon, Henri: histore du maroc preface De M. Le GeneraL Weygand , Paris, 1952.

[2]-Documents, Diplomatiques, fracases, (1871-1914), emissaries tom iv. (Document no. 36)

[3]- Julien, GH.Andre: Histoire deL afrique du nord Tunisie-Algerie-Maroc, paris, 1931.

[4] -Lazrak, Rachid: le contentintieux territorial enter le maroc et espagne (Casablanca) 1974.

[5] J.L. Miege: Une mission Françoise a Marrakech an 1882, S.L, 1968.

[1]- AKKad, Salah: The Maghreb a study of its modern history and contemporary conditions, The Anglo- Egyptian Library, Cairo, 6th Edition,1993. (in Arabic)

[2] Dahesh, Muhammad Ali, studies in the History of the contemporary Maghreb, Academic Book Center, d. (in Arabic)

[3] – Fares, Mohamed Khair, The organization of the French protectorate in Morocco 1912-1939 Studies in Modern North African History, Cairo, 1972. (in Arabic)

[4]- Faris, Muhammad Khair: The Moroccan Question (1900- 1912), Renaissance Egypt press, Cairo, 1961. (in Arabic)

[5]- Forno, Robert: Abedl- Karim Amir of the countryside The story of the Arab challenge to French and Spanish colonialism, translated by fouad Ayoub, Damascus publishing House,Damascus, d. (in Arabic)

[6] - Hatoum, Nour al- Din: History of the Nineteenth Century in Europe and the World, Part 2, Contemporary House of Thought, 1st , Beirut, 1995. (in Arabic)

[7] -Ibn Aboud, Muhammad ibn al Salam, Center for Foreigners in Marrakesh 1911-1949, Al- Risala press, Cairo, 1950. (in Arabic)

[8] J.L. Miege: Une mission Françoise a Marrakech an 1882, S.L, 1968. (in Arabic)

[9] Kayali, Abdel- Wahab, Encyclopedia of politics, Dar Al-Hoda for publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, C1, DT. (in Arabic)

[10] Al- khalawi, Mohamed Al- saghir, Bouhamara from jihad to conspiracy, Eastern Morocco and the countryside 1900-1990, study and Documents, knowledge publishing and Distribution, Morocco, 1993. (in Arabic)

[11] Al- Qebili, Muhammad, History of Morocco (update and synthesis), publications of the Royal institute for Research in the History of Morocco, Rabat, Far Morocco, 2001.(in Arabic)
[12]- Landau, Rom: History Of Morocco in the Twentieth Century, Translated by Nicolas Ziada, Revision by Anis Friha,Dar Al Thaqafa for publishing and Distribution, Morocco, 1963. (in Arabic)
[13]- Landau, Rome: The Crisis of Al- Aqsa Maghreb, translated by ismail Ali and Hussein El- Hout, Revised by Abdel- Aziz Al- Ahwani, Cairo, C2, 1961. (in Arabic)
[14]- Marrakchi, Abdel wahid: Admired in Summarizing Moroccos news, Investigating, Presenting and commenting by Dr. Muhammad zeinhom Muhammad Gharib, Al ferjani house for Publishing and Distribution, Cairo, 1994. (in Arabic)
[15]-Al-Qurmani, Ahmed Bin youssef (d 1019- 1610): Akhbar al dawla and the effects of the first in history,athird volume,study and investigation by Dr. Ahmed hoteit, and Dr. fahmy saad, the world of Books, Beirut, Edition 1, 1992. (in Arabic)
[16] Al- Nadouri, shehadeh, Modern History of the Arabs, Dar Al-Amal, D.M, ed.1, 1991. (in Arabic)
[17] - Ramadan, Abdel- Azim: The History of Europe and the Modern World from the emergence of the European bourgeoisie to the Cold war, part 2, Egyptian Book organization, Egypt, 1996. (in Arabic)
[18] -Safwat, Mohamed Mostafa: The English Occupation of Egypt and the poiion o he mjor powrs toward it, House of Arab Thought, Cairo, 1952. (in Arabic)
[19]- Shalaby, Ahmed: Encyclopedia of Islamic History, C4,the Egyption Renaissance Library, Cairo, 1th Edition, 1995. (in Arabic)
[20] - Sobhi, Hassan: European Colonial rivalry in Morocco 1884- 1904, Dar Al Maarif, Egypt, 1st edition, 1965. (in Arabic)